



Democracy in the Thought of John Stuart Mill: A Study of Its Philosophical Foundations and Political Dimensions.

Asst. Prof. Dr. Rihab Abdulrahman Hussein

The Iraqi University – College of Medicine

rehababdulrahmann@gmail.com

Received May.12, 2026

Revised Jul.14, 2026

Accepted Jul.16, 2026

Online October1, 2026

ABSTRACT

This study, entitled “*Democracy in the Thought of John Stuart Mill: A Study of Its Philosophical Foundations and Theoretical Framework*” examines the problem of reconciling individual liberty with the public good within a reformist liberal framework. The study highlights Mill’s attempt to develop utilitarianism beyond its purely quantitative dimension toward a qualitative distinction between pleasures, while still maintaining happiness as the fundamental criterion for moral and political evaluation.

The research aims to clarify the distinctive nature of Mill’s conception of democracy through three main sections. The first discusses the conceptual foundations of democracy and its intellectual context in Mill’s thought, alongside an exposition of utilitarianism. The second explores the ethical and social dimensions of democracy in relation to the connection between individual and collective interests, as well as the idea of political reform. The third section focuses on the institutional structure of the democratic system, including forms of government, the criteria of good governance, and representative government.

The study adopts an analytical approach in order to examine the concepts of liberty, authority, and democracy in Mill’s philosophy, while also employing historical and critical methods to evaluate his arguments and reveal their limitations. The research concludes that Mill’s ideas constitute an important foundation for liberal democracy, while also emphasizing the need for continuous critical reassessment in order to maintain a balance between liberty and justice, strengthen political participation, protect rights, and limit the dangers of despotism. Furthermore, the study demonstrates the possibility of developing Mill’s democratic vision through the incorporation of social justice and cultural diversity, as well as by reducing the influence of wealth and political power on public life, thereby enhancing trust in it.

Keywords: Democracy, Utilitarianism, Public Interest, Individual Interest, Tyranny of the Majority, Representative Government. institutions and promoting more equitable and sustainable participation..

الديمقراطية عند جون ستيوارت مل دراسة في الاسس الفلسفية والابعاد السياسية

أ.م.د. رهاب عبد الرحمن حسين

الجامعة العراقية كلية الطب

الملخص

دراسنا الموسومة (الديمقراطية عند جون ستيوارت مل دراسة في الاسس الفلسفية والابعاد السياسية) تعالج إشكالية التوفيق بين الحرية الفردية والمنفعة العامة ضمن إطار ليبرالي إصلاحى يسعى الى تطوير النفعية من بعدها الكمي الى تمييز كيفي بين اللذات مع الحفاظ على معيار السعادة أساساً للتقويم الأخلاقي والسياسي، ويهدف البحث الى بيان خصوصية تصور مل للديمقراطية بثلاثة مباحث يتناول الأول التأصيل المفاهيمي للديمقراطية وسياقها عند مل الى جانب عرض مفهوم النفعية. بينما يعالج المبحث الثاني الأبعاد القيمية والاجتماعية للديمقراطية عند مل كعلاقة بين المصلحة الفردية والعامة وفكرة الإصلاح السياسي، أما المبحث الثالث فيبحث البناء المؤسسي للنظام الديمقراطي من حيث نظام الحكم ومعايير صلاحيته والنظام النيابي. اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي لفهم مفاهيم الحرية والسلطة والديمقراطية، الى جانب توظيف المنهجين التاريخي والنقدي لتقييم هذه الطروحات والكشف عن حدودها.



ويخلص البحث الى أن إطروحات مل تشكل أساساً مهماً للديمقراطية الليبرالية، مع ضرورة المراجعة النقدية المستمرة لتحقيق توازن بين الحرية والعدالة وتعزيز المشاركة وحماية الحقوق والحد من الاستبداد. كما يبرز إمكان تطوير رؤيته من إدماج العدالة الاجتماعية والتنوع الثقافي، والحد من تأثير المال والنفوذ في الحياة السياسية، بما يسهم في تعزيز الثقة بالمؤسسات وتحقيق مشاركة أكثر أنصافاً واستدامة.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، النفعية، المصلحة العامة، المصلحة الفردية، طغيان الأغلبية، النظام النيابي.

المقدمة :

ان من اهم القضايا التي شغلت الفكر الفلسفي عبر العصور هي قضية الاخلاق، إذ سعى الفلاسفة في البحث عن الأسس التي تقوم عليها الاحكام الأخلاقية وتحديد معيار الأفعال الإنسانية وما يرتبط بها من خير او شر، من اجل الوصول إلى حل مثل هذه القضية الفلسفية برز هنا المذهب النفعي بوصفه من اهم المذاهب التي عالجت تعريف الاخلاق على أساس واقعي وعملي ويرتبط بشكل مباشر ما ينتج عن الأفعال واثرها في المجتمع.

وعليه مرت الفلسفة الاجتماعية في بريطانيا العظمى إبان القرن التاسع عشر بمراحل عديدة متتابعة، أولها كان هناك المذهب الفلسفي الراديكالي الذي ارتبط باسم بنتام، وعبر عنه في الحقب الاخيرة من القرن الثامن عشر، والمرحلة الثانية كان هناك مذهب بنتام الذي طوره و اضاف إليه الفيلسوف (جون ستيورات مل)، أما المرحلة الثالثة والاخيرة فكانت هناك الفلسفة السياسية المثالية التي ظهرت ونشأت في الجزء الاخير من القرن التاسع عشر، فمذهب المنفعة هو لفظ يشتمل في المرحلتين الاولى والثانية ولكن بالطبع لا يشتمل على المرحلة الاخيرة؛ لأن هذا المذهب هو مذهب فردي في الرؤية على الرغم من انه يهدف إلى رفاهية المجتمع.

فضلا عن ذلك فأن المذهب النفعي يعد تحولاً جوهرياً في تحليله لمفهوم الاخلاق فينتقل من التركيز على القيم المطلقة إلى الاهتمام بالسلوك الإنساني وما يترتب عليه من اثار ونتائج، لان الأفعال عند بنتام تقاس بمدى تحقيق الأفعال الإنسانية من لذة او منفعة وكذلك تجنبها ما ينتج عنها من ألم او ضرر، فالأخلاق عنده هي ذات طابع عقلائي وحسابي يسعى إلى تحقيق المساواة والتوازن بين المصلحة العامة ومصلحة الفرد الواحد، وهذا ما جعل بنتام ان يضع ما يعرف بحساب اللذات وحساب الآلام كمعيار أساسي لتقييم الأفعال الإنسانية

مشكلة البحث: تتركز مشكلة البحث على السؤال الرئيس الذي دارت عليه بعض فلسفته وهو إلى أي مدى يمكن اعتماد مبدأ المنفعة معياراً لتحديد الخير والشر في السلوك الإنساني؟ فهناك عدة تساؤلات أو بعض الإشكالات التي تتطور عن هذا السؤال ومنها: هل يكفي اعتبار اللذة وتجنب الألم الصورة المناسبة للحكم الأخلاقي؟ وهل مبدأ المنفعة يحقق العدالة بين الأفراد أم يبرر الظلم أحياناً؟ وإلى أي مدى يضمن أعظم سعادة لأكبر عدد من الناس في المجتمع؟

أهداف البحث: هناك مجموعة من الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها ومن أهمها بيان المرتكزات الفلسفية لمفهوم المنفعة عند بنتام، والأساس الأخلاقي في تحليل العلاقة بين اللذة والألم في منظوره، وكذلك الكشف عن أثر مفهوم المنفعة في بناء نظرية عامة للأخلاق في تقييم الأفعال الإنسانية.

منهج البحث: يعتمد البحث على مزيج من المناهج الفلسفية وهو المنهج التحليلي من تحليل وتفكيك مفهوم المنفعة وعناصره المرتبطة به من مثل اللذة والألم والأخلاق، فضلاً عن المنهج الوصفي في عرض نظريات بنتام الفلسفية كما وردت في كتاباته.

المحور الأول: السياق الفكري للفيلسوف:

استمد بنثام ومدرسته فلسفتهم في جميع خطوطها الرئيسية من (لوك) و(هارتلي) و(هلفتيوس)، وجيرمي بنثام كان الرئيس المعترف به الفلاسفة (الراديكاليين) لم يكن ذلك الرجل الذي نتوقع منه أن يكون على رأس حركة من هذا النوع، فقد كان اهتمامه الرئيسي بالقانون وبه أصبح مهتماً بالأخلاق والسياسة.

فقد زار جامعة (أكسفورد) التي تخرج منها ووجد في مكتبها نسخة من كتيب وضعه في ذلك الوقت استاذاه (برستلي) تحت عنوان (مقال عن الحكومة)، ففي هذا الكتيب وجد بنثام العبارة السحرية (أعظم قسط من السعادة لأكبر عدد من الناس)، إذ سجل بنثام هذا الحادث الخطير في حياته بقوله (انه بهذا الكتيب وبهذه العبارة التي تضمنها تحدت مبادئ في الأخلاق خاصة وعامة، ومن تلك الصفحة أخذت هذه العبارة لفظاً ومعنى غزت أنحاء العالم المتمدين. وعليه جهد بنثام في توضيح معاني اللذة والألم، وبين فيهما بأنه لا يقصد بهما إلا معناهما اليومي الاعتيادي، لان معنى اللذة يفهم على سبيل المثال لذة الطعام والشراب فضلاً عن لذة القراءة والكتابة والاستماع إلى الموسيقى (الطويل، 1953، ص92-93).

وبدأ جيرمي بنثام تفكيره في اواخر القرن الثامن عشر فقد كان هذا الفيلسوف الانكليزي المؤمن بالموقف الطبيعي هو العامل الأكبر على التحول من مذهب اللذة الأنانية إلى مذهب اللذة العامة، وكان يهتم اهتماماً كبيراً بالإصلاح الاجتماعي والاصلاح التشريعي فليس من الغريب ان يكون تفكيره الأخلاقي اجتماعياً وعملياً إلى حد غير مألوف، فضلاً عن ذلك فقد سعى إلى الجميع بين مذهب اللذة النفسي ومذهب اللذة الأخلاقي المأخوذة من كتابه (مبادئ في علم الاخلاق والتشريع) (ميد، 1959، ص 285).

واقترن بذلك اسمه بمذهب المنفعة، وهو اتجاه فلسفي جديد ظهر في انجلترا اولا في القرن الثامن عشر، ومن ثم في بعض اقطار اوروبا وامريكا فيما بعد، وكان هناك سببان رئيسيان لظهور هذا الاتجاه: الاول تطور العلوم الطبيعية الذي بلغ أوجه في فيزياء نيوتن مما شجع علماء الاجتماع والعلوم الطبيعة والأخلاق على تطبيق نفس المناهج والأساليب التي طبقها نيوتن بنجاح ولكن في مجال دراسة الظواهر الاجتماعية والأخلاقية والقانونية، أما السبب الثاني وراء ظهور هذا المذهب فهو الفجوة الواسعة التي ظهرت نتيجة للتقدم الهائل الذي أحرزه العلم وتطبيقاته العملية وبين النظم الاجتماعي والأخلاقية والقانونية، مما استدعى إدخال إصلاحات جذرية على هذه النظم لكي تستطيع مع التقدم السريع، لكنه يتقدم ب العلم (احمد، 2000، ص 104).

ومما تجدر الإشارة إليه أنه اهتم في البداية بصورة اساسية بالإصلاح القانوني والجناي، ولم تدخل التغييرات الراديكالية في الدستور البريطاني في خطته الاصلية، ولم يكن متحمساً للديمقراطية من حيث إنها كذلك وبدأ تفكيره في اواخر القرن الثامن عشر فقد كان هذا الفيلسوف الانكليزي المؤمن بالموقف الطبيعي هو العامل الأكبر على التحول من مذهب اللذة الأنانية إلى مذهب اللذة العامة، وكان يهتم اهتماماً كبيراً بالإصلاح الاجتماعي والاصلاح التشريعي فليس من الغريب ان يكون تفكيره الأخلاقي اجتماعياً وعملياً إلى حد غير مألوف، فضلاً عن ذلك فقد سعى إلى الجميع بين مذهب اللذة النفسي ومذهب اللذة الأخلاقي المأخوذة من كتابه "مبادئ في علم الاخلاق والتشريع" الذي ظهر عام 1879م. (ميد، 1959، ص 285)

الا أن مذهبه يرتكز على أساس أن اللذة السيكلوجي وهي النظرية التي تقول إن كل موجود بشري يبحث بطبيعته عن تحصيل اللذة وتجنب الألم، وهذا المذهب ليس جديداً، بالطبع فقد طرحه في العالم القديم (أبيقور) بصفة خاصة ودافع عنه (هلفتيوس) في فرنسا (تيكر) في إنجلترا أوائل القرن الثامن عشر.

فأرسى فلسفته بأسرها على مبدئين: (مبدأ التداعي) ومبدأ (أعظم سعادة)، وأقر بوجود مبدأ التداعي بين الأفكار واللغة، وكذلك التداعي بين الأفكار والأفكار ومنه جعل المبدأ الأساس لعلم النفس ووجود تفسير حتمي للأحداث العقلية، والمبدأ الآخر هو مبدأ بأن اللذة أو السعادة خير وأن الألم شر، وبنثام لا يأخذ فقط بأن الخير هو السعادة بوجه عام، ولكنه يأخذ بأن كل فرد يتابع دائماً ما يعتقد بسعادته الخاصة به (رسل، 1997، ص 44-45).

وعلاوة على ذلك فقد عانى بنثام لكي يوضح ما يقصده باللذة والألم، فلم تكن لديه نية بأن يحصر مجال هذين اللفظين عن طريق تطبيق تعريفات ميتافيزيقية، حيث إنه لم يهتم ببساطة بتقرير أن ما يأخذه هو حقيقة سيكلوجية، أي بمعنى أن كل الناس يندفعون إلى الفعل عن طريق جاذبية اللذة والنفور من الألم، بقدر ما هو مهتم بتأسيس معيار موضوعي للأخلاق للأفعال البشرية، وبالتالي يضيف بنثام بعد الطبيعة التي وضعت الجنس البشري تحت سيطرة اللذة والألم بأنه ينبغي عليهما أن يبين ما ينبغي علينا أن نفعله كما ينبغي أن يحدد ما نفعله، فمقياس الصواب والخطأ من ناحية والعلل والمعلولات من ناحية أخرى (كوبلستون، 2009، ص 31-32). ومن هنا نتوصل إلى مبدأ المنفعة.

ولم تُحدث آراء بنثام تطورات في قوانين إنجلترا فقط، بل في قوانين بلدان أوربية عدة وكذلك قوانين أمريكا اللاتينية، فقد نجح في بيان تبسيط القوانين في نواح عدة من مثل القانون الجنائي والتعاقدات والملكية... إلخ، لكي تُنتج أكبر قدر من السعادة لمعظم الناس على المدى البعيد (رايت، 2001، ص 414).

فقد كان معبراً عن روح عصره وممثلاً للفلسفة التجريبية التي سادت تفكيره، وتكفل بشعبيته من نشر الأفكار النفعية ومدى نفوذها إلى شتى مجالات التفكير في عصره، وبهذا التقدم الذي أحرزه فقد هجرت الفلسفة برجها العاجي من اتصالها بالحياة اليومية وتسخير وجودها لحل مشاكلها. (الطويل، 1953، ص 150)

المحور الثاني: مبدأ أعظم سعادة عند جيرمي بنثام:

يرتبط مذهب المنفعة وهو الصيغة الأكثر انتشاراً لمذهب النتائج بأسماء كلاً من (جيرمي بنثام، جيمس مل، جون ستيوارت مل)، ومن بين هذه النتائج تلك التي تعقب لذة أو ألماً أو تخفض لذة أو ألماً، وهذا ما يعيننا بشكل مباشر في هذا المذهب واطلق عليه بنثام اسم حساب السعادة وهو مشتق من الكلمة اللاتينية (felix) وتعني سعيد، وقد كان معظم النفعيين الأوائل هم علماء الاقتصاد إذ اطلقوا على النتائج الإيجابية اسم الفوائد أو المنافع وعلى النتائج السلبية اسم الأضرار أو الخسائر (جيمس، 2005، ص 271-272).

وقاد الفلاسفة الراديكاليون أو النفعيون، الحركة الأكثر أهمية في العقود الأولى من القرن التاسع عشر في بريطانيا العظمى وكانوا أبناء عصر التنوير عن طريق الفلاسفة التجريبيين واستخدموا مناهج أكثر دقة في أبحاثهم في الأخلاق والقانون والفلسفة السياسية والمنطق وعلم النفس وغيرها، التي كانت لهم فيها إسهامات واضحة التي أصروا فيها على حرية التفكير وحرية الفعل (رايت، 2001، ص 413).

ويمكن تعريف مذهب المنفعة أو النفعية بحسب ما وردت في المعاجم العربية هي القول "أن المنفعة هي مبدأ جميع القيم، علمية كانت أو عملية" (صليبا، المعجم الفلسفي، 1982) ومصطلح النفعي استخدمه بنثام عام 1781 للدلالة على مذهبه في الاخلاق الذي يرد الخلقية إلى النفعية (وهبة، 2007، ص 655).

ومؤسس هذه المدرسة النفعية هو جيرمي بنثام (١٧٤٨ - ١٨٣٢م) الذي كرس حياته للحركة من خلال تطويره لمفهوم المنفعة بطريقة أكثر دقة وشمولاً من الذين سبقوه، إذ قام بتطبيقات عملية عدة للمذهب وأحلّ واقع المنفعة محل (الأوهام) كما كان ينظر إليها في كافة الحقوق الطبيعية والعلوم، فالإنسان على الرغم من أنه أناني بطبعه إلا أنه يبحث عن سعادة الآخرين (رايت، 2001، ص 414).

ويعرف بنثام مفهوم النفعية أو المذهب النفعي في كتابه مدخل إلى علم الاخلاق والتشريع ويُعده الحجر الأساس لهذا العمل بقوله: "هو ذلك المبدأ الذي يقرُّ أو يستهجن أي فعل كان، تبعاً للنزعة التي يبدو أنها لديه لزيادة أو إنقاص سعادة عادة الطرف الذي تكفون مصالحةً" (Bentham, 2000, p. 14) هي قيد البحث.

ويضيف أيضاً بقوله: "يُقصد بالمنفعة تلك الخاصية في أي شيء، التي يميل بها إلى إنتاج فائدة، أو ميزة، أو لذة، أو خير، أو سعادة... للطرف الذي تُراعى مصالحته: فإذا كان هذا الطرف هو المجتمع بصفة عامة، فالمقصود إذن هو سعادة المجتمع." (Bentham, 2000, pp. 14-15).

بمعنى أن هذا المبدأ هو الأساس الذي يختار الناس على أساسها والتي ينبغي أيضاً أن يتم على أساسها هذا الاختيار، وهو الأمر الذي كان يسعى إليه في أن يجعل من هذا المبدأ المعيار المعترف به للأخلاق والتشريع (ميد، 1959، ص 285-286)

فقد اعتنق بنثام مذهبه النفعي وطبقه في كتابه عام ١٧٨٩م وتقرر فيه بأن الناس يطلبون اللذة ويتجنبون الألم، بمعنى أن فعل الخير بطبيعتهم هو الذي يعود بلذة مستمرة أو الذي تزيد فيه اللذة على الألم، وإن فعل الشر هو الذي يتبعه ألم مستمر ويزيد فيه عن اللذة، فالمطلوب التدليل على أن الأخذ به يعود بأكبر قدر من السعادة والتي هي مقصد الجميع (كرم، 1966، ص 347).

ومبدأ (أعظم سعادة) هي القاعدة النفعية التي ربطها بنثام بعلم النفس من حيث إن واسع الناس إلى تحقيقه في رأيه هو تحقيق أكبر قدر من السعادة لأنفسهم وهي بدورها مساوية لكلمة اللذة، وهنا تكمن مهمة القانون التي تسعى إليها بنثام وهو التأكيد على أن أي شخص يسعى إلى سعادته القصوى لن يمس حق الآخرين في السعي إلى نفس الهدف، وعلى هذا النحو ستتحقق أكبر قدر من السعادة لأكثر عدد من الناس، وهذا هو الهدف المشترك لأصحاب مذهب المنفعة مهما اختلفوا فيما بينهم (رسل، ب، ت، ص 159).

لذلك إذا افترضنا أن اللذة والسعادة والخير الفاظاً مترادفة، وأن التعاسة والألم والشر مترادفات أيضاً، فالسؤال هنا "هل هناك معنى لأن نقول أنه ينبغي علينا أن نسعى إلى ما هو خير ونتجنب ما هو شر إذا كانت هناك حقيقة سيكولوجية في الواقع تقول بأننا نسعى باستمرار نحو الخير ونتجنب الشر؟

ولكي نتمكن من الإجابة على هذا السؤال بشكل إيجابي، علينا أولاً أن نفرض افتراضين (كوبلستون، 2009، ص 32-33) الافتراض الأول: عندما يقال أن الإنسان يبحث عن لذته فأن ذلك يعني بأنه يبحث عن أكبر قدر من لذاته. اما

الافتراض الثاني: ان الانسان لا يقوم بتلك الأفعال التي توصل في حقيقة الأمر إلى هذه الغاية، فأننا نستطيع ان نقول ان الأفعال الصواب هي التي تميل إلى زيادة المجموع الكلي للذة وان الأفعال الخاطئة هي التي تميل إلى تقليلها، فيتحتم علينا أن نفعل ما هو صواب ونتجنب ما هو خطأ.

وهكذا نصل إلى مذهب المنفعة عند بنثام او ما يسمى بمبدأ أعظم قدر من السعادة لكل أولئك الذين تكون مصلحتهم موضع اهتمام من حيث هو غاية الفعل الإنساني الصواب والملائم والمرغوب بصورة كلية فقط.

المحور الثالث: اثر النفعية في الاخلاق عند جيرمي بنثام:

لما كان مذهب المنفعة تجريبياً، فأن الخير الذي يتحدث عنه هو شيء محسوس ملموس ويعد ظاهرة تقبل القياس، وبهذا التصور او الفكرة من الخير الأقصى يحيل بنثام مفهومه عن الخير إلى قطعة نقدية او ورقة مالية محاولاً فيها إقامة الاخلاق بأسرها على ما يسميه بحساب اللذات (ابراهيم، ب، ت، ص 149).

إذن الفيلسوف هنا يخلص من وراء كل هذا بأن مهمة فلسفة الاخلاق هي دراسة السلوك الاخلاقي للإنسان على الطبيعة و بطريقة علمية تجريبية في محاولته للكشف عن القوانين الطبيعية التي تنظم السلوك الأخلاقي وتحكم فيه، بالإضافة إلى سن القوانين المدينة في تنظيم سلوك الفرد داخل المجتمع وفقاً لما جاءت به قوانين الطبيعة، فيكافئ الفرد او يعاقب بقدر إلتزامه او خلافه لتلك القوانين، فمهمة القانون الاخلاقي عند بنثام هي التأكيد على ان كل فرد في سعيه للوصول إلى سعادته القصوى عليه أن لا يمس حق الآخرين في سعيهم لنفس الهدف، وهنا يكمن تحقيق كل فرد اكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس (احمد، 2000، ص 109).

ومبدأ أكبر قدر من السعادة يعني ان الفاعل بصدد تقييم المشروعية الأخلاقية لفعله بأن يستمد نتائجه لا من حيث تأثيرها عليه فحسب، بل من حيث تأثيرها على اي شخص تمسه، ولعل من أكبر نقاط القوة في المذهب النفعي من الجانب الأخلاقي هي الالتزام بفكرة المساواة بين الأفراد، فليست آلامي ولذاتي اهم من الأم ولذات الآخرين، مثال على ذلك (ربما يمتعني ان استمع إلى مذياعي في حافلة مزدحمة، لكن قد اعرض عن هذا لأنه يؤدي الآخرين، وهذا التصرف هو لتحقيق السعادة لأكبر عدد من الأفراد (جيمس، 2005، ص 273)

ويبين بنثام علاقة اللذة بالأخلاق في كتابه بقوله " لقد وضعت الطبيعة البشرية تحت هيمنة سيدين مقتدرين، هما الألم واللذة. فهما وحدهما المنوط بهما تحديد ما يتعين علينا فعله، مثلما يحددان ما سنفعله بالفعل. فمن جهة، يرتبط بهما معيار الصواب والخطأ، ومن جهة أخرى، تشد إلى عرشهما سلسلة الأسباب والنتائج." (Bentham, 2000, p. 14)

فأن اللذة التي يريدها اصحاب مذهب المنفعة تشمل اللذات المعنوية والحسية بالإضافة إلى اللذات الجسمية والعقلية وكلما رقي الانسان طمح إلى أشرف اللذات وأرقاها، لان اصحاب هذا المذهب صرحوا بأن اللذات النفسية ارقى وافضل من اللذات الجسمية، وعليه فأن سعادة الانسان العاقل تختلف عن سعادة الانسان الجاهل، لأن اللذات الوضيعة سهلة المنال فكان حصول الجاهل على لذاته أيسر (امين، 1953، ص 44-45).

ويمكن قياس اللذات من حيث حدتها او ضعفها، او طول مدتها او قصرها في كتابه " مدخل إلى علم الاخلاق والتشريع " إلى مايلي:

" لذات الحواس: (الناتجة عن الإدراك الحسي المباشر)، لذات الثروة: (متعة الاقتناء والملك)، لذات المهارة: (براعة الإنجاز والإتقان)، لذات المودة: (روابط الصداقة والوئام)، لذات السمعة الطيبة: (الاعتبار الاجتماعي والجاه)، لذات السلطة: (النفوذ والقدرة على التأثير)، لذات الورع: (الصلة الروحية أو الدينية)، لذات الإحسان: (المتعة المشتقة من فعل الخير للآخرين)، لذات الضغينة: (المتعة المتوهمة من إلحاق الإذى، أو "لذات الحقد")، لذات الذاكرة: (استحضار الماضي الجميل)، لذات الخيال: (التصورات الذهنية الممتعة)، لذات الترقب: (انتظار حدوث أمر سار)، لذات التداعي: (المتعة المرتبطة بذكريات أو أفكار متصلة ببعضها)، لذات الفرج: (لذة زوال الألم أو التخلص من عبء

" (Bentham, 2000, p. 32).

وفي مقابل اللذات البسيطة يبين بنثام الآلام البسيطة المتعددة بحسب كتابه، فتنمثل فيما يلي:

" آلام الحرمان: (فقدان ما هو مرغوب أو نقص الحاجة)، آلام الحواس: (الأوجاع الجسدية المباشرة)، آلام الارتباك: (أو آلام "الخرق" وعدم المهارة)، آلام العداوة: (الخصومة والبغضاء)، آلام السمعة السيئة: (الخزي أو المذمة الاجتماعية)، آلام الورع: (مخاوف العقاب الإلهي أو تأنيب الضمير الديني)، آلام الإحسان: (التعاطف المؤلم مع معاناة الآخرين)، آلام الضغينة: (المشاعر السلبية الناتجة عن الكراهية)، آلام الذاكرة: (استرجاع الأحداث المحزنة)، آلام الخيال: (التوجس من أو هام أو مخاوف ذهنية). آلام الترقب: (القلق من سوء آت)، آلام التداعي: (الألم المستدعي بربط فكرة حاضرة بحدث مؤلم سابق) " (Bentham, 2000, p. 32).

وعليه فأن هناك نتيجتين هامتين تترتبان على الاخلاق النفعية لدى بنثام، النتيجة الأولى هي ان لدى الناس جميعاً في نواحي معينة ميولاً بنفس القدر في الوصول إلى السعادة، فلا بد ان يتمتعوا بحقوق وفرص متساوية وهذا الرأي كان في البنود الأساسية في البرنامج الاصلاحى الراديكالى. اما النتيجة الثانية التي يمكن استخلاصها فهي ان اكبر قدر من السعادة لا يمكن بلوغه إلا إذا ظلت الأوضاع ثابتة (رسل، ب، ت، ص 160).

وتكمن مكانة اللذة في مذهبه على ان فعل الخير هو الذي يحقق او يحتمل ان يحقق اكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس، وهذا هو مبدأ المنفعة وهذه هي غاية الحياة الخلقية التي يطمح إلى تحقيقها الأفراد والجماعات الانسانية معاً، وعليه أخلاقية الأفعال الإنسانية مرهونة بما يترتب عليها من منافع تحقق السعادة للناس وتصبح اللذة هي الخير الوحيد ويصبح الألم هو الشر الوحيد في حياة كل أنسان، وبذلك يتحول علم الاخلاق إلى علم حساب لتقدير ما ينجم عن الأفعال من لذات وآلام (الطويل، 1953، ص 98-99).

وأساس اللذة عند بنثام هو فردي أناني ويبين بأن اللذة والألم هما مستوى الصواب والخطأ ويرجع إليهما وحدهما ما ينبغي ان يأتي من افعال وما يقدم الانسان عليه من تصرفات وترتبط بهما سلسلة العلة والمعلول فيتحرمان في كل ما تقوم به من افعال، وعليه فأن مبدأ المنفعة يعترف بهذه السيادة ويفترضها اساساً لهذا المذهب إلى تحقيق السعادة عن طريق العقل والقانون (الطويل، 1953، ص 99).

إذن فأن الأساس الذي ترتبط به الأخلاق عند بنثام هو ربط مفهوم الأخلاق بالقانون فيقول في كتابه "إن الأخلاق الخاصة غايتها السعادة؛ وكذلك التشريع لا يمكن أن يكون له غاية أخرى تهم الأخلاق الخاصة كل عضو أي سعادة وأفعال كل عضو في أي مجتمع مفترض، والتشريع لا يمكن أن يتجاوز ذلك، ومن ثم فأن الأخلاق الخاصة وفن التشريع يسيران جنباً إلى جنب حتى هذه النقطة، فالغاية التي ينظران إليها أو يجب أن ينظران إليها هي من طبيعة واحدة، والأشخاص الذين يجب وضع سعادتهم في الاعتبار والأشخاص الذين يجب توجيه سلوكهم، هم أنفسهم تماماً. بل

إن الأفعال التي يجب أن ينشغل بها هي إلى حد كبير واحدة. فأين يكمن الفرق إذن؟ يكمن في أن الأفعال التي يجب أن ينشغل بها، وإن كانت متشابهة إلى حد كبير، إلا أنها ليست متطابقة تماماً وبشكل كلي. فلا توجد حالة لا ينبغي فيها للفرد أن يوجه سلوكه الخاص نحو تحقيق سعادته وسعادة رفاقه من المخلوقات؛ ولكن هناك حالات لا ينبغي فيها للمشرع (على الأقل بطريقة مباشرة، وعن طريق العقاب المطبق فوراً على أفعال فردية بعينها) أن يحاول توجيه سلوك أعضاء المجتمع الآخرين. فكل فعل يُبشر بأن يكون نافعاً للمجتمع في مجمله (بما في ذلك الفرد نفسه) يجب على كل فرد أن يؤديه من تلقاء نفسه؛ ولكن ليس كل فعل من هذا القبيل يجب على المشرع أن يجبره على أدائه. وكل فعل يُنذر بأن يكون ضاراً للمجتمع في مجمله (بما في ذلك الفرد نفسه) يجب على كل فرد أن يمتنع عنه من تلقاء نفسه؛ ولكن ليس كل فعل من هذا القبيل يجب على المشرع أن يجبره على الامتناع عنه" (Bentham, 2000, p. 227)

إذن فالقانون يعد جهازاً يضمن حق كل فرد في سعيه إلى تحقيق أهدافه دون أن يلحق الضرر بالآخرين، وهكذا فإن وظيفة العقوبة ليست الانتقام بل لمنع حدوث الجريمة (رسل، ب، ت، ص 160).

ويشير أيضاً عن علاقة الأخلاق بالتفكير الديني بقوله: "إن ما قيل بخصوص الحساسية الأخلاقية يمكن تطبيقه مع إجراء التغييرات اللازمة على الحساسية الدينية، إن ما قيل بخصوص الميول الأخلاقية يمكن تطبيقه أيضاً مع إجراءات التغييرات اللازمة على الميول الدينية" (Bentham, 2000, p. 47)

وفي ضوء ما تقدم يعتقد بنثام أن علم الأخلاق لا يهدف إلى خلق أولياء أو قديسين، إنما يهدف إلى توجيه النشاط الإنساني حول إسعاد الفرد والمجتمع الذي ينشئ منه، وبحساب الذات يمكن تقييم سلوك الإنسان ونشاطه ومدى نجاحه أو إخفاقه في تحقيق سعادته بصورة رياضية دقيقة (الطويل، 1979، ص 219).

الخاتمة:

وفي ختام بحثنا يتضح أن المذهب النفعي وأثره في الأخلاق عند جيرمي بنثام قد شكل تحولاً كبيراً في طريقة التفكير الأخلاقي، لأن اهتمام الفكر انتقل من المبادئ المجردة والقيم المطلقة إلى الفكر العملي من أجل الوصول إلى تحقيق المنفعة العامة، وبذلك أصبح قانون الفعل الأخلاقي يقاس بآثاره ونتائجه الواقعية في السلوك الإنساني، وعليه يعد المذهب النفعي من أهم المذاهب الأخلاقية وأبرزها من خلال سعيه إلى ربط الأخلاق بالواقع الإنساني فجعلت من السعادة معياراً للحكم على الأخلاق مما ترك الأثر العميق في التفكير الفلسفي الحديث.

وبناءً على ما سبق، تتضح أبرز النتائج التي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1. نرى ما تقدم ان المبدأ الرئيسي والاساس الذي تقوم عليه مذهب المنفعة عند جيرمي بنتام هو تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس وهذا المبدأ بدوره يكمن في التأكيد على تحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد.
2. ان المعيار الذي يستند عليه مذهب المنفعة باعتباره الوحيد للحكم على أفعال الإنسان وهو اللذة مقابل الألم، وليس معيار الواجب كما عند بعض المذاهب الاخرى.
3. قدم بنتام من خلال ما تقدم جملة من النقاط المهمة لقياس الأفعال من حيث مدتها وشدتها وما يصدر منها من نتائج وهو ما يعرف لديه بأسم حساب اللذات والآلام.
4. تبين لنا بأن نظريته في المنفعة مرتبطة بشكل مباشر بحياة الأفراد، لذلك اسهمت بصورة رئيسية في تحويل الفلسفة الأخلاقية من الطابع المجرد إلى الطابع العملي الواقعي، بالإضافة إلى غرس فكرة المنفعة العامة بدل منفعة فرداً واحداً من خلال تبرير أفعال الإنسان وأهم النتائج التي توصلت إليها.
5. امتد تأثير المذهب النفعي إلى مجالات شتى في القانون والسياسة وكذلك اصلاح المجتمع من خلال سن القوانين الهامة فيما تحقق المنفعة العامة وتحد من المعاناة والالام.
6. واخيراً وبشكل عام يعتبر مذهب بنتام في مفهوم المنفعة وعلاقتها بالأخلاق من أهم المذاهب التي أثرت وبشكل واسع في الفكر الأخلاقي الحديث واسهمت بدورها في ربط المذهب من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي والعملي.

قائمة المصادر والمراجع:

- ١_ زكريا ابراهيم، المشكلة الخلقية، دار مصر للطباعة، مكتبة مصر، (ب، ط)، (ب، ت).
- ٢_ توفيق الطويل، فلسفة الأخلاق نشأتها وتطورها، ط٤، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٩.
- ٣_ توفيق الطويل، أسس الفلسفة، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٨.
- ٤_ توفيق الطويل، مذهب المنفعة العامة في فلسفة الاخلاق، ط١، مكتبة النهضة المصرية للطباعة والنشر، ١٩٥٣.
- ٥_ فردريك كوبلستون، تاريخ الفلسفة، تر: محمود سيد أحمد، المجلد ٨، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.
- ٦_ يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، (ب، ت) ، (ب، ط).
- ٧_ وليام كلي رايت، تاريخ الفلسفة الحديثة، تر: محمود سيد احمد، المجلس الأعلى للثقافة، (ب، ط)، ٢٠٠١.
- ٨_ برتراند رسل، تاريخ الفلسفة الغربية الكتاب الثالث، تر: محمد فتحي الشنيطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (ب، ط)، ١٩٧٧.
- ٩_ احمد امين، الأخلاق، مطبعة دار الكتب المصرية، ط٣، القاهرة، ١٩٣١.
- ١٠_ برتراند رسل، حكمة الغرب، ج٢، تر: فؤاد زكريا، عالم المعرفة للنشر، ١٩٨٣.
- ١١_ هنتر ميد، الفلسفة انواعها ومشكلاتها، تر: فؤاد زكريا، ط٣، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٥٩.
- ١٢_ وليام جيمس، مدخل إلى الفلسفة، تر: عادل مصطفى، المجلد الأول، ط١، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٥.
- ١٣_ جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج٢، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢.

١٤ _ د. قيس هادي احمد، دراسات في الفلسفة العلمية والإنسانية، دار الكتب والوثائق، ط١، بغداد، ٢٠٠٠.

١٥ _ مراد وهبة، المعجم الفلسفي، ط٥، دار قباء الحديثة، القاهرة، ٢٠٠٧.

16- Bentham, Jeremy. An Introduction to the Principles of Morals and Legislation. 1781. Batoche Books, Kitchener, 2000.

References:

1. (n.d). (Zakaria Ibrahim, The Moral Problem, Dar Misr Printing House, Egypt house.(n.d.), (n.d).
2. Tawfiq al-Tawil, The Philosophy of Ethics(moral): Its Origins and Development, 4th ed., Dar al-Nahda al-Arabiya, Cairo, 1979.
3. Tawfiq al-Tawil, The Foundations of Philosophy, 3rd ed. Al-Nahda Al-misriyah library (Egyptian Renaissance), Cairo 1958.
4. Tawfiq al-Tawil, The Doctrine of Utilitarianism in the Philosophy of Ethics, 1st ed., Al-Nahda Al-Misriyah Library for Printing and Publishing, 1953.
5. Frederick Copleston, A History of Philosophy, trans. Mahmoud Sayed Ahmed, vol. 8, 1st ed., National Center for Translation, Cairo, 2009.
6. Youssef Karam, A History of Modern Philosophy, Hindawi Foundation for Education and Culture, Cairo, (n.d.), (n.d).
7. William Kelly Wright, A History of Modern Philosophy, trans. Mahmoud Sayed Ahmed, Supreme Council for Culture, (n.d.), 2001.
8. Bertrand Russell, A History of Western Philosophy, Third Book, trans. Muhammad Fathi al-Shiniti, Egyptian General Book Organization, (n.d.), 1977.
9. Ahmad Amin, Ethics(moral), Egyptian National Library Press, 3rd ed., Cairo, 1931.
10. Bertrand Russell, The Wisdom of the West, Vol. 2, trans. Fuad Zakaria, Alam al-Ma'rifah Publishing, 1983.
11. Hunter Mead, Philosophy: Its Types and Problems, trans. Fuad Zakaria, 3rd ed., Nahdet Misr Publishing House, Cairo, 1959.
12. William James, An Introduction to Philosophy, trans. Adel Mustafa, Vol. 1, 1st ed., National Translation Project, Supreme Council for Culture and Publishing, Cairo, 2005.

Jamil Saliba, The Philosophical Dictionary, Vol. 2, Lebanese Book House, Beirut, 1982 .13

Dr. Qais Hadi Ahmed, Studies in Scientific and Human Philosophy, The National Library and Archives, 1st ed., Baghdad, 2000 .14

Murad Wahba, The Philosophical Dictionary, 5th ed., Dar Quba' al-Haditha (Al-Quba modern house), Cairo, 2007 .15

16- Bentham, Jeremy. An Introduction to the Principles of Morals and Legislation. 1781. Batoche Books, Kitchener, 2000.

تعد الديمقراطية من المفاهيم المهمة في الفكر السياسي الحديث، غير أن دلالاتها لا تنحصر في بعدها الإجرائي المرتبط بآليات الحكم، بل تتجاوز ذلك لتشكّل إطاراً نظرياً معقداً يتقاطع فيه سؤال الحرية مع إشكالية السلطة، وتندمج فيه الاعتبارات الأخلاقية مع التصورات السياسية. وفي هذا السياق تبرز إشكالية جوهرية مفادها: هل يمكن للديمقراطية أن تقوم في غياب وعي شعبي بتحقيق مقتضياتها؟ وإلى أي مدى ينبغي على السلطة السياسية أن تضطلع بدور في تعزيز هذا الوعي؟

يعد جون ستيوارت مل "1806-1873" من أبرز المفكرين الذين عالجوا هذه الإشكالات بوصفه مفكراً وسياسياً ليبرالياً. وأحد أهم الفلاسفة الذين سعوا إلى إعادة بناء مفهوم الديمقراطية على أسس تجمع بين النفعية والليبرالية، مع الحرص على حماية الفرد من انحرافات الحكم الجماعي. فهو يرى أن المنفعة معيار أساسي لتقويم الأفعال والمؤسسات. غير أنه لا يقف عند حدود الفهم الكمي للمنفعة، بل يضيف عليها بعداً نوعياً يرتبط بتطور القدرات الإنسانية وارتقاء الفرد. ومن هنا تتخذ الديمقراطية عنده طابعاً مركباً، فالديمقراطية ليست مجرد نظام سياسي قائم على حكم الأغلبية، بل آلية تهدف إلى تحقيق التوازن بين المصلحة العامة وضمان الحرية الفردية، في مواجهة خطر ما يسميه (استبداد الأغلبية). تتمحور إشكالية البحث في كيفية التي عالج بها مل العلاقة بين الديمقراطية والحرية، وبين السلطة والإرادة الشعبية، بما يضمن عدم تحول النظام الديمقراطي إلى أداة للهيمنة على الفرد. وقد سعى البحث إلى إبراز الطبيعة المركبة للفلسفة الديمقراطية عند مل، بوصفها مشروعاً فكرياً يسعى إلى التوفيق بين المقتضيات الحكم الشعبي وضمانات الحرية، في إطار يظل حاضراً في النقاشات السياسية المعاصرة.

وتكمن أهمية البحث في أنه يسلط الضوء على التصورات الفلسفية للديمقراطية في الفكر السياسي الحديث بإبراز محاولة مل التوفيق بين مقتضيات الحكم الشعبي، وضمانات الحرية الفردية. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لتحليل وفهم مفاهيم الديمقراطية والنفعية والحرية والسلطة عند مل، إلى الجانب المنهج التاريخي والمنهج النقدي لتقييم أطروحاته والكشف عن حدودها.

- المبحث الأول -

الأسس الفلسفية والتأصيل النظري للديمقراطية عند مل

التأصيل المفاهيمي للديمقراطية، وسياقها عند مل

شغلت الديمقراطية بوصفها مفهوماً سياسياً وفلسفياً مركزياً، حيزاً واسعاً من اهتمام المفكرين عبر العصور. إذ تداخلت مع مختلف الأبعاد الفلسفية والاجتماعية والسياسية وظلت تمثل محوراً رئيسياً في مسار التطور الفكري الإنساني، وفي النقاشات المرتبطة بقضايا الحرية والعدالة وتنظيم السلطة.

ولم تعرف الديمقراطية باعتبارها مفهوماً واحداً جامعاً تتفق عليه الأمم والشعوب، بقدر ما تعددت تفسيراتها وتباينت دلالاتها تبعاً لاختلاف السياقات التاريخية والفكرية. وعلى الرغم من أن أصل المصطلح يعود إلى اليونان القديمة، فهو يتكون من كلمتين Demos أي الشعب وKratein أي الحكم ليعني حرفياً (حكم الشعب) فإن مضمونه ظل خاضعاً لتأويل والتطور عبر العصور، متأثراً بتحولات الفكر السياسي واختلاف النظم الاجتماعية (محمد ربيع، 1993، صفحة 89).

أما الديمقراطية في الاصطلاح السياسي فتشير إلى نظام تستمد فيه السلطة من الإرادة الشعبية، ويقوم على مبادئ التعددية السياسية، والمشاركة العامة، والمساواة أمام القانون (هلال، 2006، صفحة 34). ويمكن النظر إليها بوصفها نظاماً سياسياً يشارك فيه المواطنون في ممارسة السلطة، باختيار ممثلهم بحرية، بما يضمن استمرارية خضوع الحكم لإرادتهم. وفي هذا السياق، تقوم الديمقراطية على مبدأ خضوع الأقلية لإرادة الأغلبية مع الحفاظ على حريات الأفراد وحقوقهم الأساسية. كما تفهم الديمقراطية بوصفها نظاماً سياسياً تمارس فيه السيادة لجميع المواطنين دون تمييز قائم على النسب أو الثروة أو المكانة الاجتماعية، في مقابل أنظمة الحكم المكتبة الأرستقراطية أو الاستبدادية (سعيد، 2017، صفحة 57).

وعليه تمثل الديمقراطية نقىضاً للأنظمة الأوليغارشية والاستبدادية التي تحتكر فيها السلطة بيد فرد أو نخبة محدودة، في ظل غياب آليات سلمية لتداولها ومن ثم لم تعد الديمقراطية مجرد نظام حكم، بل أصبحت فلسفة سياسية ونمطاً من أنماط العيش، تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتؤطر التفاعل بين السلطة والمجتمع.

وفي هذا الإطار المفاهيمي العام، يأتي تصور جون ستيوارت مل للديمقراطية بوصفه محاولة لإعادة بنائها على أسس ليبرالية عقلانية، إذ أعاد صياغة مفهوم الديمقراطية ضمن إطار ليبرالي نقدي، متجاوزاً التصور التقليدي الذي يحصرها في مجرد حكم الأغلبية، إذ حذر من خطر ما أسماه بـ (استبداد الأغلبية) مؤكداً أن النظام الديمقراطي قد يتحول إلى أداة قمع إذا لم تقيد سلطته بضمانات تحمي الحرية الفردية (Mill, John, 2008, p. 9). وفي هذا السياق ربط مل بين الديمقراطية وتنمية الفرد معتبراً أن المشاركة السياسية لا تقتصر على اختيار الحكم، بل تؤدي وظيفة تربية تسهم في تطوير القدرات العقلية والأخلاقية للمواطنين، وهو من جعل من الديمقراطية وسيلة للارتقاء بالإنسان، لا مجرد آلية إجرائية للحكم (Mill John, 1991, p. 53).

دافع مل عن النظام النيابي لكنه سعى إلى تطويره بما يضمن تحقيق التوازن بين التمثيل الشعبي وكفاءة القرار السياسي. فاقترح توسيع قاعدة المشاركة مع ضرورة تمثيل الكفاءات، لنقادي سيطرة الجهل أو المصالح التطبيقية على العملية السياسية (Mill John, 1991, p. 114). وفي إطار سعيه لتحقيق هذا التوازن، طرح فكرة التصويت المتعدد التي تقوم على منح أصوات إضافية للأفراد الأكثر تعليماً، بهدف تحسين جودة القرارات السياسية دون إلغاء مبدأ المشاركة العامة (Mill John, 1991, p. 153).

ويعد هذا متعارضاً مع مبدأ المساواة السياسية الذي تقوم عليه الديمقراطية ؛ لأنه يمنح المتعلمين وزناً انتخابياً أكبر من غيرهم مما يكرس نزعة نخبوية يجعل السلطة أقرب إلى حكم الصفوة ، كما أن التعليم لا يعد معياراً كافياً للحكم السياسي الرشيد . أكد على أولوية الحرية الفردية في مواجهة سلطة الدولة، حتى وأن كانت ديمقراطية، إذ لا يجوز التدخل في حرية الفرد إلا لمنع الضرر عن الآخرين، وهو ما يعرف بمبدأ الضرر الذي يشكل قيداً أساسياً على السلطة السياسية (Mill John, 1991, p. 153). وعليه لم تعد الديمقراطية عند مل مجرد حكم للأغلبية، بل أصبحت نظاماً ليبرالياً عقلانياً يهدف إلى تحقيق التوازن بين الإرادة الشعبية وحماية الحرية الفردية وضمان كفاءة الحكم.

النفعية عند جون ستيوارت مل

يعد مذهب المنفعة من أبرز المذاهب الفلسفية الحديثة، ويأتي جون ستيوارت مل في طليعة المدافعين عنه ومطوريه، استناداً إلى مبدأ تحقيق ((أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس)) (Mill, John, 2001, p. 12). ويرى مل أن قيمة السلوك الإنساني تقاس بقدر ما يحققه من منفعة، بحيث يعد الفعل خيراً إذ أفضى إلى اللذة والسعادة، وشرّاً إلى ترتب عليه الألم. لم يكتف مل بتبني التصور التقليدي الذي صاغه جيرمي بنتام، بل أعاد النظر فيه نقدياً، خاصة بعد أزمتته الفكرية، مما دفعه إلى تجاوز الطابع الاختزالي للنفعية الكلاسيكية. فقد رفض اعتبارها نسقاً مغلقاً، وسعى إلى تطويرها لتصبح إطاراً فكرياً وأخلاقياً ذا بعد إصلاحية. وفي هذا السياق ميز مل بين نوعين من اللذات : لذات دنيا حسية، ولذات عليا عقلية وروحية وثقافية تنمي الملكات الانسانية ، مؤكداً أولوية الثانية من حيث القيمة. كما رأى أن السعادة لا تنال عبر السعي المباشر إليها بوصفها غاية منعزلة، بل تتحقق بوصفها نتيجة لأفعال ذات قيمة أخلاقية وإنسانية. ومن ثم أولى أهمية خاصة لتنمية مشاعر الوجدان بوصفها عنصراً أساسياً في بناء الشخصية الإنسانية المتوازنة (مجاهد، 1992، صفحة 458).

ويمنح مل أولوية للسعادة العامة على حساب السعادة الفردية داخياً الأفراد إلى توجيه أفعاله نحو تحقيق المنفعة العامة. فهو على المستوى السياسي أكد على أن وظيفة الحكومة لا تقتصر على تعظيم المنفعة، بل تشمل أيضاً نشر الفضيلة وتنمية الوعي الأخلاقي لدى المواطنين، وهو ما يعكس تحولاً نوعياً في بنية الفكر النفعي من النزعة الكمية إلى تصور أكثر شمولاً للإنسان والمجتمع (خليفة، ب.ت، الصفحات 282-283). وبهذا يكون مل قد صحح مذهب المنفعة في نقطتين الأولى أنه يجب اعتبار الكيفية في اللذة لا الكمية فحسب. أما النقطة الثانية فإنه يجب إخضاع المنفعة الذاتية للمنفعة الكلية (كرم، 2012، صفحة 231).

وشكل مل تحولاً نوعياً في النظرية النفعية، إذ لم يكتف بمبدأ تحقق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد، بل أعاد بناء أسسها السياسية والأخلاقية. فقد ربط بين صلاح الحكم ومدى قدرته على الارتقاء بالإنسان نحو اللذات العليا لا لمجرد أشباع الرغبات الدنيا. وعليه يصبح الحكم الصالح عنده هو الذي يجمع بين تحقيق المنفعة وتربية المواطنين أخلاقياً. بما يوجههم إلى تفصيل القيم الأسمى، وهو ما يجعل التربية الأخلاقية جزءاً أساسياً من وظيفة المجتمع والدولة (مل ، جون، 2017، صفحة 231).

وعلى الرغم من تطوير مل للنفعية، إلا أنها تبقى عرضة لانتقادات تتعلق بالدقة المعيارية، حماية العدالة الفردية، إذ أن مفهوم السعادة غير قابل للقياس الدقيق أو المقارنة الموضوعية بين الأفراد، وقد تبرر النفعية التضحية بحقوق الأقلية إذا حققت منفعة الأغلبية، وأن اختزال الأخلاق في المنفعة يهمل مبادئ العدل والحقوق بوصفها قيماً مستقلة، غير أن صعوبة التنبؤ بالعواقب يجعل الحكم الأخلاقي غير مستقر. ولكن التركيز على النتائج فقط يضعف قيمة الدوافع الأخلاقية. على الرغم من الأهمية التي يكتسبها تطوير مل لمذهب المنفعة خاصة من ادخاله البعد الكيفي في التمييز بين اللذات، إلا أن هذا التصور لا يخلو من إشكالات نظرية، إذ

يظل معيار التمييز بين الذات العليا والدنيا معياراً إشكالياً يفتقر الى الدقة الموضوعية، ويعتمد الى حد كبير على أحكام تقييمية قد تحمل طابعاً نخبوتياً، إذ يفترض ضمناً أن بعض الأفراد أكثر قدرة من غيرهم على الحكم على قيمة الذات.

الليبرالية وسلطة الدولة عند مل

يرتبط التصور الأخلاقي عند جون ستيوارت مل ارتباطاً وثيقاً بنظرياته الليبرالية في السياسة، إذ دعا الى تعميم هذا التصور على مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية. وعلى هذا الأساس لم يعد مفهوم السعادة لديه مقتصر على مجرد غياب الألم أو تراكم الذات الحسية، بل غدا مرتبطاً بتحقيق أرقى أشكال اللذة، حتى وأن استلزم ذلك قدراً من المعاناة أو التضحية بالذات الدنيا (ليوشتراوس، 2005، الصفحات 449-450). ومن ثم منح الذات العقلية والفكرية منزلة أسمى. مؤكداً ضرورة السعي إليها بوصفها أكثر قدرة على تحقيق منفعة دائمة وأرفع، في مقابل الذات الحسية التي قد تختزل الإنسان الى مستوى أقرب الى النزعة الحيوانية (سباين، 2010، الصفحات 207-208). مؤكداً ضرورة الحد من تدخل الدولة في حياة الأفراد، بحيث لا يكون مشروعاً إلا في الحالات التي يلحق فيها سلوك الفرد ضرراً الذي يشكل الأساس النظري لتنظيم العلاقة بين الحرية الفردية وسلطة الدولة.

وعلى هذا الأساس تتحدد رؤية مل لدور الدولة والحكومة ضمن الإطار النفعي القائم على مبدأ تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس. غير أنه لا يتبنى المعيار الكمي للسعادة كما هو الحال عند جيرمي بنتام وجيمس مل، بل يؤكد ضرورة التمييز في نوعية هذه السعادة، معتبراً أن طبيعتها كيفية لا كمية. ومن ثم، يميز بين مستويين من السعادة: سعادة دنيا تقوم على الأشباع الحسي، وسعادة عليا ترتبط بالعقل والثقافة وتنمية الملكات الإنسانية. وقد سعى مل الى ترسيخ منظومة قيمية تدفع الأفراد نحو التطلع الى الغايات الأسمى، انطلاقاً من اعتبار المنفعة معياراً نهائياً للأحكام الأخلاقية. شرط أن تقوم على أساس المصلحة الدائمة للإنسان بوصفه كائناً قابلاً للتقدم والارتقاء. وبناء على ذلك، تعد المنفعة القصوى عنصراً جوهرياً في المجال السياسي إذ تضطلع الحكومة بوظيفة تربية وأخلاقية تتمثل في توجيه المواطنين نحو تفضيل الذات الفعلية الرفيعة على الذات الحسية، بما يسهم في تحقيق السعادة أكثر دوماً وارتقاءً على المستويين الفردي والاجتماعي (مجاهد، 1992، صفحة 460).

يرتبط التقدم الإنساني عند مل ارتباطاً وثيقاً بتنمية الفرد في إطار حرية التصرف، بحيث ينبغي تشجيع هذه الحرية الى أقصى حد ممكن. غير أن تدخل السلطة لا يكون مبرراً، في نظره، إلا يدافع الحماية الذاتية للمجتمع، أي لمنع إلحاق الضرر بالآخرين. ومن ثم يقرر مل بأن الفرد يتمتع بحرية واسعة في أفعاله ما دامت لا تمس حقوق الغير وحياتهم. أما إذا تجاوزت هذه الأفعال الحد وأفضت الى إلحاق الضرر بالآخرين، فإن تدخل الدولة يغدو مشروعاً وضرورياً بوصفه وسيلة لحماية النظام الاجتماعي وصور حقوق الأفراد (مجاهد، 1992، صفحة 460). وعليه فإنه يؤكد أن الفرد هو الحكم النهائي على أفعاله الخاصة ما دامت تندرج ضمن دائرة الذات ولا تتعدى الى الآخرين، ساعياً في ذلك الى الحد من هيمنة المجتمع وسلطته المعنوية وترسيخ استقلالية الفرد بوصفه كياناً حراً يمتلك شخصيته الخاصة. لا يجوز التدخل في شؤونه إلا ضمن الحدود التي يقتضيها منع الضرر (العويني، 1988، صفحة 137).

على الرغم من القيمة النظرية الكبيرة التي يقدمها الشعور مل في تأسيس علاقة متوازنة بين حرية الفرد وسلطة الدولة، ولاسيما من خلال مبدأ الضرر، إلا أن هذه التصور لا يخلو من إشكالات. إذ يظل تحديد مفهوم الضرر وحدوده مسألة نسبية قد تختلف باختلاف السياقات الاجتماعية والثقافية، مما يفتح المجال لتأويلات قد تؤدي الى توسيع غير مبرر لتدخل الدولة. كما أن افتراض قدرة الفرد الدائمة على الحكم الرشيد على أفعاله قد لا يصمد أمام واقع التفاوت في الوعي والإمكانات. ومع ذلك يبقى إسهام

مل أساسياً في الفكر الليبرالي كونه سعى الى توفيق بين متطلبات الحرية الفردية وضرورات التنظيم الاجتماعي. في إطار نفعي يربط بين الحرية وتقدم الإنسان وارتقائه.

- المبحث الثاني -

الابعاد القيمية والاجتماعية للديمقراطية عند مل

المصلحة الفردية والمصلحة العامة عند مل

قدم جون ستيوارت مل تصوراً متقدماً لمذهب المنفعة يقوم على ترجيح المنفعة العامة على المنفعة الفردية، إذ يرى أن مقتضى العقد العملي يفرض على الفاعل أن يعمل لصالح الآخرين، كما ينتظر منهم أن يعملوا بدورهم لصالحه. ويبدو هذا النزوع الإيثاري شرطاً أساسياً لقيام الحياة الاجتماعية، التي تمثل بدورها الإطار الضروري لتحقيق المنفعة الشخصية ذاتها (كرم، 2012، صفحة 270). وبهذا يكون مل قد أسهم في تطوير مذهب المنفعة من خلال مرتكزين أساسيين : أولهما تأكيده على البعد الكيفي للذات، حيث لا تقاس الذات بمقدارها الكمي فحسب بل تقوم أيضاً من حيث نوعها ودرجتها، بما يفضي إلى التمييز بين الذات العليا والذات الدنيا. وثانيهما إخضاعه المنفعة الفردية لمعيار المنفعة الكلية، بحيث نفهم مصلحة الفرد ضمن إطار المصلحة العامة للمجتمع (أميل ابريهه، 1987، الصفحات 16-17).

في ضوء ذلك قدم مل تصوراً يقوم على التوفيق بين الذات العليا والمنفعة العامة والفضيلة مؤسساً رؤية أخلاقية تتكامل فيها الأبعاد الكيفية للمتعة مع الاعتبارات الجماعية في سبيل بناء تصور أخلاقي أكثر توازناً وعمقاً لتحقيق الانسجام الاجتماعي، ينبغي أن تصاغ القوانين والأنظمة على نحو يضمن أتساق مصالح الفرد مع مصالح الجماعة، بحيث لا ينشأ بينهما تعارض بنيوي. وفي هذا السياق يبرز دور لكل من التربية والعقيدة بوصفها اليتيم أساسيتين في تشكيل السلوك الإنساني إذ تسهمان في ترسيخ وعي لدى الفرد قائم على الربط الوثيق بين سعادته الشخصية وسعادة المجموع. ووفقاً لهذا التصور، يدرك الفرد أن مصلحته الخاصة لا تتعارض مع سعيه الى تحقيق الصالح العام بل أن هذا السعي ذاته يتحول الى دافع ذاتي يحفزه على الإسهام في تنمية الخير المشترك. وينطلق مل من فكرة ان التهذيب والتنشئة يمكنان الانسان من توجيه افعاله بعيدا عن الدافع المباشر لتحقيق اللذة الشخصية ، بحيث يغدو مستعداً للتضحية ببعض رغباته إذا كان في ذلك تعزيز لسعادة الآخرين، الأمر الذي يعكس إمكانية التوفيق العملي بين المنفعة الفردية والمنفعة العامة ضمن إطار أخلاقي واجتماعي منسجم (علي عبدالمعطي، 1987، صفحة 291). فعليه يتضح أن مل ينظر الى الفرد ضمن إطار الجماعة، حيث تتحدد مصلحته في ضوء المصلحة العامة، في حين ينطلق جبرمي بنتام من الفرد باعتباره وحدة التحليل الأساسية، ليصل من خلال تجميع مصالح الأفراد الى المنفعة العامة. ويعكس هذا الاختلاف تبايناً منهجياً عميقاً في فهم العلاقة بين المصلحة الفردية والمنفعة الكلية، إذ يميل مل الى تصور تكاملي يربط بين البعدين، بينما يحتفظ بنتام بنزعة فردية أقرب الى الطابع الحسابي الكمي للمنفعة.

يؤسس مل تصوره الاخلاقي على معيار كفي في التمييز بين الذات ، مؤكداً أن تفضيل بعضها على بعض لا يستند بالضرورة الى اعتبارات كمية بل الى قيمتها الذاتية وسموها النوعي، فثمة لذات تطلب لذاتها لا لشيء آخر، وذلك لكونها أرفع قدراً وأكثر أرتقاء من غيرها (علي عبدالمعطي، 1987، صفحة 291).

على الرغم من الأهمية التي يكتسبها تصور جون ستيوارت مل في تطوير مذهب المنفعة، لا سيما من خلال أدماجه للكيفي للذات وسعيه الى التوفيق بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة، فإن هذا التصور لا يخلو من إشكالات نظرية. إذ يظل معيار التمييز بين الذات العليا والدنيا معياراً إشكالياً ينطوي على نزعة نخبوية بما قد يفضي الى نوع من الوصاية على تفضيلات

الأفراد. كما أن إخضاع المصلحة الفردية لمعيار المنفعة الكلية قد يفتح المجال في بعض الحالات، تبرير التضحية بحقوق الأفراد باسم الصالح العام. وهو ما يثير إشكالاً حقيقياً بشأن مدى اتساق هذا الطرح مع الأسس الليبرالية، خاصة ما يتعلق بمبدأ الحرية وحدود تدخل المجتمع. وعلى هذا الأساس تبدو محاولة مل التوفيق بين الفردي والجماعي محاولة إصلاحية مهمة لكنها تظل محكومة بتوتر نظري قائم بين متطلبات المنفعة ومقتضيات الحرية الفردية، دون أن تبلغ حسماً نهائياً لهذا التعارض.

الإصلاح السياسي عند جون ستيوارت مل

شهدت انجلترا التي نشأ فيها مل وتلقى تعليمه وخاض تجربته الفكرية، مكانة عالمية بارزة بوصفها إحدى أعظم القوى خلال القرن التاسع عشر غير أن قوة الدولة لا تعني بالضرورة تحقيق العدالة أو ترسيخ قيم الحرية والمساواة. إذ اتسمت تلك المرحلة بوجود حدود واضحة للعدالة، وبقدر من القصور في تحقيق المساواة، ولاسيما في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك تميز المجتمع الإنجليزي باتاحة قدر من الحرية للاحتجاج على مظاهر الظلم وعدم المساواة، الأمر الذي أفسح المجال لظهور حركات إصلاحية مؤثرة (المرهج، 2024، صفحة 270).

نشأ مل في بيئة فكرية تأثرت بأفكار رواد الإصلاح، وفي مقدمتهم جيرمي بنتام، الذي رأى أن إصلاح الدولة يمر أساساً عبر إصلاح المؤسسة البرلمانية. واستمرت هذه النزعة الإصلاحية مع انخراط مل في العمل السياسي، ولاسيما بعد توليه عضوية مجلس العموم British Parlment، حيث دعم التيارات الإصلاحية المرتبطة بالطبقة الوسطى. كما أكد على مبدأ الحرية الفردية، رافضاً القيود والتدخلات غير المبررة ومشدداً على ضرورة بقاء وسائل الإنتاج في أيدي الأفراد ومع ذلك أقر بإمكانية تدخل الدولة عند الضرورة بهدف تعيين توزيع الثروة والمنتجات، بما يسهم في تحقيق قدر أكبر من العدالة (مل، جون، 2017، صفحة 23).

اتخذ مل في مرحلة من تصوره الفكري موقفاً محافظاً نسبياً إزاء حدود تدخل الدولة في الأنشطة الفردية، حيث شدد على مركزية مبدأ الحرية الفردية، دافع عن ضرورة امتناع الحكومة من التدخل في شؤون الأفراد وتصرفاتهم، متبنياً بذلك مضمون مبدأ (دعة يعمل). غير أن هذا التصور لم يكن كافياً لاستيعاب التعقيدات التي أفرزتها التحولات الاقتصادية والاجتماعية اللاحقة، ولاسيما ما تمثل في تركيز رأس المال داخل الشركات الكبرى، مقابل تنامي التنظيمات العمالية في شكل اتحادات قورية (رايت ولیم، 2010، صفحة 430). وفي ضوء هذه التحولات مال مل إلى تبني توجهات ذات طابع اشتراكي نسبي سعيًا إلى تحقيق قدر أكبر من التوازن الاجتماعي. إلا أنه في مرحلة فكرية متأخرة، عاد إلى قدر من التحفظ، متجهًا نحو موقف أكثر اعتدالاً في معالجة مسألة تدخل الدولة، جامعاً بين مقتضيات الحرية ومتطلبات العدالة الاجتماعية.

يتأسس تصور مل للإصلاح السياسي على مبدأ الحد من تدخل الدولة وفق قاعدة عدم الأضرار بالغير، حيث لا يكون تدخل السلطة مشروعاً إلا لمنع الضرر عن الآخرين، وهو ما يشكل الأساس النظري لضبط العلاقة بين الحرية والسلطة. كما يؤكد مل على أهمية النظام التمثيلي بوصفه الإطار الأمثل لتحقيق المشاركة السياسية وتعزيز كفاءة الحكم بما يحقق التوازن بين الحرية الفردية ومتطلبات الصالح العام. وهو ما يعكس الطابع التوفيقي في مشروعه الإصلاحي⁽¹⁾. أن هدف الإصلاح عند مل هو تنمية الفرد ورفع كفاءة المواطنين أخلاقياً وسياسياً.

الديمقراطية عند مل

يشكل مبدأ المنفعة عند مل الإطار الحاكم للغايات الأخلاقية كافة، بما في ذلك الفلسفة السياسية، إذ أن الطبيعة البشرية تميل إلى تحقيق الخير الملائم لها، وفي سياق تطور القدرات الإنسانية وممارستها، تتجه السياسة والحكم نحو صيغ أكثر مثالية وتنظيماً.

وفي هذا الإطار، ترتبط الحياة الديمقراطية ارتباطاً وثيقاً بتحقيق السعادة العامة وتعزيزها. أكد مل أن الحكومة الصالحة هي تلك التي تسعى إلى تعظيم السعادة والخير للمحكومين، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات، كما يضطلع النظام السياسي بدور أساسي في التربية الوطنية وتنمية الوعي العام. وتعد الديمقراطية التشاركية وسيلة فعالة لترسيخ الفضائل المدنية وتعزيز المشاركة في المجال العام. كما يرى أن الارتقاء بالإنسان يمثل غاية مركزية ينبغي أن تتجه إليها السياسات العامة. الديمقراطية تسهم في تحقيق هذا الهدف بوصفها إطاراً أخلاقياً وتنموياً يعزز من قدرات الفرد والمجتمع معاً، من خلال ترسيخ قيم الحرية والمساواة (وندي، 2011، الصفحات 125-126). ومع ذلك لا ينظر مل إلى الديمقراطية بوصفها غاية مكتفية بذاتها أو نموذجاً كاملاً بل يعدها وسيلة ضرورية لتحقيق التقدم الإنساني والارتقاء الاجتماعي، إذ ترتبط فعاليتها بقدرتها على تطوير القدرات الفردية وتعزيز إمكانات الأفراد داخل المجتمع بما يجعلها عملية مستمرة من التحسين والتقدم.

قيام النظام الديمقراطي عند مل، ولا سيما في صورته النيابية، مرهوناً بتوفير مجموعة من المقومات الأساسية، في مقدمتها مستوى من النضج العقلي والأخلاقي لدى أفراد المجتمع. فالحرية في تصويره، لا يمكن أن تؤتي ثمارها إلا في بيئة يتوافر فيها قدر كاف من الوعي والإدراك، بما يمكن الأفراد من ممارستها على نحو مسؤول. وفي هذا الإطار، يقدم مل تصوراً ذا طابع تطوري للحضارات يميز فيه بين درجات متفاوتة من التقدم وتنتهي إلى مرحلة التمدن التي تبلغ فيها المجتمعات مستوى يؤهلها لتبني نظم الحكم التمثيلية. وانطلاقاً من هذا التصور، يذهب إلى أن تطبيق الديمقراطية، وبخاصة النظام النيابي، يظل أكثر قابلية للتحقيق في المجتمعات التي بلغت درجة متقدمة من التطور، في حين تواجه صعوبات في البيئات التي لا تزال تعاني من رسوخ البنية التقليدية، وانتشار الأمية وضعف الوعي المدني، وهي عوامل من شأنها أن تعيق ترسيخ الممارسة الديمقراطية على أسس سليمة (مل، جون، 2017، صفحة 14). وهذا تصور لا يخلو من نزعة معيارية ذات طابع أوربي إذ يربط صلاحية الديمقراطية بمعايير حضارية قد تقضي إلى تبرير استبعاد بعض المجتمعات من الممارسة السياسية الكاملة.

معيار الحكومة الصالحة عند مل لا يقتصر على كفاءتها في إدارة المصالح أو حفظ النظام، بل يتجلى أساساً في قدرتها على تنمية الملكات العقلية والأخلاقية لدى المواطنين. ومن هذا المنطلق يضطلع المجتمع والدولة بدور محوري في التربية والتنشئة، بوصفها شرطاً ضرورياً لإعداد المواطن القادر على المشاركة الواعية في الحياة السياسية (وندي، 2011، صفحة 127).

لا يعد مل الديمقراطية غاية قائمة بذاتها، وإنما يتصورها أداة تؤدي وظيفة تربية وإخلاقية تتجسد في نظام الحكم التمثيلي الذي يتيح للمواطنين الإسهام في الشأن العام، بما يسهم في تطوير قدراتهم وتعزيز حسن المسؤولية لديهم، غير أن هذه الديمقراطية لا ينبغي أن تقوم على مجرد حكم العدد، بل تتطلب قدراً من الوعي والتعليم. إذ أن غياب هذه الشروط قد يفضي إلى انحرافها نحو شكل من أشكال الاستبداد الجمعي. لذلك يؤكد مل على الارتباط الوثيق بين الديمقراطية والحرية، حيث تمثل حرية الفرد (في إطار عدم الأضرار بالآخرين) الضمانة الأساسية التي تحول دون انزلاق الحكم الديمقراطي إلى قمع الآراء المخالفة أو التضييق على الأبداع الفكري وهو ما يجعل من الحرية شرطاً بنوياً لقيام ديمقراطية سليمة.

ورغم الطابع التقدمي لتصور مل للديمقراطية بوصفها وسيلة لتربية المواطن، يؤخذ عليه ربطه فاعلية النظام الديمقراطي بمستوى النضج الفعلي والأخلاقي. بما قد يفضي إلى نزعة نخبوية تقيد مبدأ المساواة السياسية. كما أن اشتراطه الوعي والتعليم قد يستخدم لتبرير أقصاء بعض الفئات من المشاركة وهو ما يتعارض مع الأساس الديمقراطي القائم على عمومية الحقوق.

- المبحث الثالث -

البناء المؤسسي والنظام السياسي عند مل

نظام الحكم ومعايير الحكم الصالح عند مل

يذهب مل ان أفضل نظام للحكم هو ذلك الذي يتيح لأكثر عدد ممكن من المواطنين المشاركة في ممارسة السلطة السياسية، إذ لا تقتصر هذه المشاركة على بعدها الإجرائي، بل تؤدي وظيفة تربوية تسهم في تنمية القدرات العقلية وتعزيز الإحساس بالمسؤولية العامة. ومن هذا المنطلق يربط مل بين جودة النظام السياسي ومدى إسهامه في تكوين مواطنين فاعلين وواعين (مل، جون، 2017، صفحة 69). غير أن تحقيق هذه الغاية يظل رهيناً بتوافر شروط اجتماعية وثقافية ملائمة، الأمر الذي يكشف عن بعد مساواتي في فكرة، حيث يقر بأن غالبية الأفراد يمتلكون قابلية التطور، لكن تفعيل هذه القابلية يتوقف على ما توفره البيئة الاجتماعية من فرص. ومن ثم يضطلع المجتمع والدولة بدور في تهيئة الشروط الضرورية لضمان مشاركة أوسع وأكثر فاعلية بما يحقق قدراً من العدالة والإنصاف داخل النظام الديمقراطي (وندي، 2011، صفحة 128). ويؤكد أن السيادة ينبغي أن تكون بيد الشعب، لأنه إلا قدر على إدراك مصلحته، كما أن الحكومة لا تؤدي وظائفها بكفاءة إلا إذا خضعت لرقابة المواطنين. فالمؤسسات السياسية ليست معطى طبيعياً، بل هي نتاج الإرادة الإنسانية، وتتحدد جودتها بمدى وعي المجتمع وقدرته على بنائها وتوجيهها (مجاهد، 1992، صفحة 463).

وبناء على ذلك لا تعمل العملية السياسية بشكل تلقائي، وإنما تحتاج الى قبول المواطنين بها ومشاركتهم الفعلية في إدارتها وتطويرها، مع ضرورة تكييفها وفقاً لقدراتهم وكفاءاتهم. ولهذا يحدد مل شروطاً أساسية لنجاح أي نظام حاكم ((أن الشعب الذي يقام نظام الحكم لأجله يجب أن يكون مستعداً للقبول به، وكذلك يجب أن يكون الشعب قابلاً بالنظام وقادراً على عمل كل ما هو ضروري للارتقاء عليه قائماً، ولتمكنه من تحقيق أغراضه. وأن على الشعب أن تتوفر فيه الكفاءة على تحقيق شروط العمل والقدرة على تحقيق شروط ضبط النفس أيضاً)) (مل، جون، 2017، صفحة 45). ويعد تحقق هذه الشروط شرطاً لصيانة النظام السياسي وضمان فاعلية، إذ أن غيابها يجعل حتى أفضل النماذج النظرية غير قابلة للتطبيق.

لقد ربط مل الحكم الصالح بمدى قدرته على تنمية قدرات الأفراد، إذ إن تطوير الإنسان المتكامل لا يتحقق إلا من خلال ممارسة طاقاته المختلفة، وهو ما تتيحه الحقوق السياسية والمسؤوليات العامة. لذلك فإن معيار جودة الحكومة لا يقاس فقط بكفاءتها الإدارية، بل أيضاً بمدى إسهامها في تنمية الذكاء والقدرات العقلية للمواطنين، وبقدرتها على توظيف هذه الكفاءات في خدمة المجتمع.

النظام التمثيلي هو الصيغة الأكثر ملائمة لتحقيق متطلبات المجتمع الحديث عند مل، لأنه يجمع بين مبدأ السيادة الشعبية ومتطلبات التنظيم العملي للدولة. فالمشاركة الشاملة المباشرة لجميع الأفراد في الحكم أمر متعذر، مما يجعل التمثيل النيابي ضرورة سياسية ((بما أن كل الناس في المجتمع لا يستطيعون المساهمة شخصياً، إلا في حالات قليلة جداً في الشؤون العامة. لذلك فإن النظام المثالي للحكم الصحيح يجب أن يكون نيابياً)) (مل، جون، 2017، صفحة 101). ولا يمكن أن يكون هناك أي شئ مرغوب في نهاية الأمر أقل من السماح للجمهور بالمشاركة في السلطة السيادية للدولة (غرين، 2007، صفحة 84). ويذهب الى أن النظام التمثيلي لا يقتصر على كونه آلية للحكم فحسب، بل يمثل وسيلة للنهوض بالمجتمع، إذ يتيح للأفراد الإسهام ولد بدرجات متفاوتة في إدارة الشأن العام. الأمر الذي يعزز روح المشاركة ويخدم المصلحة العامة.

كما حدد مل وظيفة ممثلي الشعب بوصفها وظيفة رقابية بالدرجة الأولى. حيث ينبغي عليهم مراقبة أداء الحكومة، وكشف أعمالها إمام الرأي العام، والتدخل عند تعارض سياساتها مع مصالح المجتمع، بما في ذلك السعي الى تغيير القائمين عليها. ومن ثم جوهر النظام التمثيلي يكمن في تحقيق التوازن بين سلطة الحكومة ورقابة الشعب (مجاهد، 1992، صفحة 464).

لا تعد وظيفة الحكومة عند مل وظيفة ثابتة، وإنما تتحدد وتتحوّل تبعاً لظروف المجتمع ومستوى تطوره. ويقاس الحكم الصالح بمعياري أساسيين: أولهما مستوى الفضيلة والذكاء لدى المواطنين، إذ تمثل تنمية قدراتهم الفعلية والأخلاقية غاية مركزية

ومؤشراً على كفاءة النظام، وثانيهما قدرة الحكومة على استثمار إمكانيات المجتمع وتوجيهها نحو تحقيق الصالح العام. وعلى هذا الأساس، تقاس الحكومة بأدائها العملي وبأثرها في تشكيل شخصية الأفراد، سواء من حين تنمية قدراتهم أو أضعافها، وبمدى إسهامها في خدمة المجتمع (مل ، جون، 2017، الصفحات 69-72).

حدود الديمقراطية وإشكالية الحرية الفردية

رغم دفاعه عن الحكم الشعبي، لا يتبنى مل تصوراً ديمقراطياً مطلقاً، بل يوجه نقداً للممارسة الواقعية للديمقراطية محذراً من مخاطر توسعها غير المنضبط، خاصة عندما يؤدي ذلك إلى تهديد الحرية الفردية. فقد عبر عن تخوفه من "استبداد الأغلبية"، حيث يمكن للأكثرية أن تفرض أرائها على الأقلية، مما يؤدي إلى تهميشها وأضعاف تمثيلها. ولهذا دعى إلى اعتماد نظام التمثيل النسبي لضمان توزيع أكثر عدالة للمقاعد البرلمانية. وفي هذا السياق أكد مل أن التقدم الاجتماعي لا يتحقق إلا بمنح الفرد أكبر قدر ممكن من الحرية، بما يسمح له بتنمية قدراته لذلك دافع عن حرية الفكر والتعبير والعمل معتبراً أن الحقيقة لا تظهر إلا خلال النقاش وتعدد الآراء (خليفة، ب.ت، صفحة 280).

يرى مل أن نجاح النظام النيابي لا يتوقف على وجود دستور أو مؤسسات سياسية فحسب، بل يعتمد أساساً على وعي الشعب بقيمتها واستعداده للدفاع عنها وممارسة الرقابة على السلطة. فالديمقراطية ليست مجرد انتخابات، بل هي ثقافة سياسية تقوم على المشاركة والمسؤولية. وفي حال غياب هذا الوعي، يصبح النظام الديمقراطي عرضه للانحراف، إما نحو الفوضى أو نحو الاستبداد المقنع. لذلك يؤكد مل أن الحكم النيابي لا يصلح لكل المجتمعات، خاصة إذا لم يكن الشعب مهتماً سياسياً، إذ قد تحتاج بعض المجتمعات إلى مراحل من الانضباط السياسي قبل ممارسة الديمقراطية (مل ، جون، 2017، الصفحات 107-108). كما يشير إلى أن أهمية الأهلية للحكم التمثيلي لا تبنى على الإطار المؤسسي وحده بل تستند إلى الوعي الاجتماعي والسياسي، وإلى قدرة الأفراد على المشاركة الواعية في إدارة الشأن العام. وفي هذا الإطار، تؤدي المؤسسات المحلية دوراً مهماً في تنمية هذا الوعي وتعزيز روح المشاركة.

الديمقراطية بين النخبوية والتربية السياسية

يذهب مل إلى أن الديمقراطية لا تعد حقاً طبيعياً مطلقاً، وإنما هي وظيفة مشروطة بقدر من الكفاءة، لذلك ربط حق التصويت بمستوى التعليم، ورفض منحه للاميين، معتبراً أنهم غير قادرين على إدارة شؤونهم الخاصة أو المشاركة في إدارة شؤون الدولة. وكما منح وزناً أكبر للأصوات المتعلمين، يهدف ترجيح كفة الكفاءة العقلية في توجيه السياسة (مل ، جون، 2017، صفحة 111). أن هذا التصور يكشف عن نزعة نخبوية قد تتعارض مع مبدأ المساواة الديمقراطية إذ يميز بين المواطنين على أساس التعليم. ومع ذلك يمكن تأويل موقفه على أنه لا يستهدف تكريس اللامساواة بقدر ما يسعى إلى تحقيق نوع من ((المساواة الفعلية)) القائمة على تكافؤ الفرص خاصة في مجال التعليم. وقد أكد مل أن الممارسة الديمقراطية نفسها تمثل وسيلة للتربية السياسية، إذ تسهم المشاركة في الانتخابات وفي إدارة لشؤون المحلية في توسيع أفق الفرد. ونقله من الاهتمام بالمصالح الخاصة إلى الاهتمام بالمصلحة العامة. مما يعزز مسؤوليته الأخلاقية ويطور وعيه السياسي.

ويرتكز النظام النيابي عند مل على تمثيل الشعب من خلال ممثلين منتخبين يمارسون السيادة بشكل غير مباشرة داخل المؤسسة التشريعية، بما يحقق التوازن بين السلطات من خلال رقابة البرلمان على الحكومة، مع الحفاظ على الفصل بين السلطين التشريعية والتنفيذية ولا تتمثل وظيفة البرلمان في التدخل المباشر في إدارة الشؤون التنفيذية بل في ممارسة الرقابة والمساءلة، إذ يراقب ولا يدير، ويحاسب ولا ينفذ، لأن الانخراط في التفاصيل الإدارية قد يؤدي إلى إضعاف الكفاءة وفتح المجال أمام النساء ومن

ثم يقدم النظام النيابي على التمييز بين المجال السياسي بوصفه مجال التوجيه العام، والمجال الإداري بوصفه مجال الخبرة والتخصص (مل ، جون، 2017، صفحة 124).

يعد البرلمان في هذا الاطار فضاء للنقاش العام وتداول الآراء حيث تتفاعل الأفكار ضمن حوار عقلاني مفتوح، مما يجعله مؤسسة تعبيرية ورقابية بالأساس. ويقاس نجاح هذا النظام بقدرته على تحقيق التوازن بين تمثيل الإدارة الشعبية وضمان خضوع السلطة التنفيذية للمساءلة بما كرس مبدأ السيادة الشعبية في إطار مؤسسي منظم (مل ، جون، 2017، صفحة 130). وعلى الرغم من القيمة النظرية التي يكتسبها تصور مل للنظام الديمقراطي إلا أنه لا يخلو من إشكالات، أبرزها النزعة النخبوية التي تتجلى في تميزه بين الأفراد على أساس التعليم، ومنح وزن أكبر لأصوات الفئات المثقفة، وهو ما يتعارض مع مبدأ المساواة السياسية. كما أن تخوفه من استبداد الأغلبية رغم وجاهته، قد يقود الى الحد من الإدارة الشعبية وأضعاف الثقة في الديمقراطية. فضلاً عن ذلك فإن ربطه نجاح النظام النيابي بمدى نضج المجتمع السياسي قد يفتح المجال لتبرير تأجيل الممارسة الديمقراطية في بعض السياقات، مما يطرح إشكالاً حول حدود هذا الطرح وإمكان توظيفه سياسياً.

الخاتمة :

- 1- أثبتت الدراسة ان الديمقراطية عند مل ليست مجرد حكم للأغلبية وانما نظام لحماية الحرية .
- حيث يمثل تصور مل للديمقراطية محاولة فلسفية مركبة لإعادة بناء مفهوم الديمقراطية في اطار الفلسفة النفعية والليبرالية، بحيث لا تفهم الديمقراطية بوصفها مجرد آلية إجرائية لحكم الأغلبية، بل إطاراً أخلاقياً وسياسياً يسعى الى تحقيق التوازن بين المصلحة العامة وصوت الحرية الفردية.
- 2- لا يقتصر موقف مل على تبني المنفعة بصيغتها الكمية التقليدية بل يتجاوزها الى تطويرها عبر ادخال البعد الكيفي، وهذا ساعده على ربط الديمقراطية بفكرة الارتقاء الإنساني وتحسين نوعية الحياة. وبذلك أصبحت الديمقراطية وسيلة لتحقيق أكبر قدر من السعادة، مع الحفاظ على الفرد باعتباره محور العملية السياسية.
- 3- بين البحث ان مبدأ الضرر يمثل الاساس النظري لضبط العلاقة بين الحرية وسلطة الدولة، حيث سعى مل الى إقامة توازن دقيقة بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة، حيث دافع عن الحرية الفردية باعتبارها شرطاً أساسياً لتقديم المجتمع مع تقييدها بمبدأ

الضرر، ونظراً لصعوبة رسم الحدود الفاصلة بين استقلال الفرد ومتطلبات الصالح العام، يضل هناك إشكالية على المستوى التطبيقي.

4 - كشف البحث ان تحذير مل من استبداد الاغلبية ما زال صالحا لتفسير الشعبوية الحديثة، وقد اولى مل اهمية بالغة للبناء المؤسسي للديمقراطية ويذهب الى أن جودة النظام السياسي تحدد بمدى قدرته على تنمية قدرات الأفراد وتعزيز وعيهم السياسي. لذلك دافع عن النظام النيابي بوصفه الصيغة الأكثر ملائمة للمجتمعات الحديثة مع تحذيره من خطر استبداد الأغلبية. وقد ربط نجاح الديمقراطية بمدى نضج المجتمع ثقافياً وسياسياً، الأمر الذي يكشف ع حضور نزعة تربوية ونخبوية في بعض جوانب فكرة، خاصة فيما يتعلق بدور التعليم في تعزيز المشاركة السياسية.

5- يجمع تصور مل للديمقراطية بين العمق النظري والسعي الى الاصلاح السياسي، إذ يقدم نموذجاً يسعى الى التوفيق بين الحرية الفردية والمصلحة العامة ممن أطار مؤسسي عقلاني، وهذا التصور لا يخلو من إشكالات أبرزها التوتر بين المساواة السياسية ومتطلبات الكفاءة، وصعوبة ضمان عدم انحراف الإرادة الشعبية نحو استبداد الأغلبية.

ومما تقدم يمكن القول تعد أفكار مل من أهم الأسهامات في تطور الفكر الديمقراطي الحديث، بما طرحه من رؤية نقدية وإصلاحية تسعى الى ضبط السلطة دون إلغائها، وحماية الفرد دون تفكيك النظام السياسي. فضلاً عن قدرته على أغناء النقاشات المعاصرة حول حدد والديمقراطية، ومعنى الحرية، وشروط الحكم الصالح في المجتمعات الحديثة.

المصادر والمراجع :

Mill John, S. (1991). *Considerations on Representative Covenment* . Edited by H.B. Action
Indianapolis Hakett Publisching.

Mill, John, S. (2001). *Utilitarianism*. Edited by Georgesher Indianapolis : Hackett Publishing
Company.

Mill, John, S. (2008). *On Liberty Edited by Elizabeth Rapaport*. Indianapolis : tlackett Publushing.

أميل ابريهة. (1987). *تاريخ الفلسفة الحديثة*. بيروت: ترجمة: جورج طرابش، دار الطليعة للطباعة والنشر.

جورج سباين. (2010). *تطور الفكر السياسي*. ترجمة: علي ابراهيم السيد، مراجعة: أرشد البرادي، الهيئة العصرية للكتاب.

جوزيف كروس ليوشتراوس. (2005). *تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك الى هيدغر*. القاهرة: ترجمة: محمد سيد أحمد، ط1، المجلس الاعلى للثقافة، ج5.

حسن خليفة. (ب.ت). *تاريخ النظريات السياسية وتطورها*. القاهرة: المطبعة الحديثة.

حورية توفيق مجاهد. (1992). *الفكرة السياسي من أفلاطون الى محمد عبده*. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

دونر ورتشارد فمرتون وندي. (2011). *جون ستيوارت مل*. ترجمة: نجيب الحصري، دار آفاق النشر والتوزيع.

ستيوارت مل، جون. (2017). *الحكومات البرلمانية*. بيروت: ترجمة: أميل الغوري، مركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ط1.

- عبدالله عبدالهادي المرهج. (2024). *ة والسلطة قراءة فلسفية للمفهوم السلطة عند أفلاطون وفوك*. مجلة لارك ، العدد (3) ، ج2، المجلد (16).
- علي الدين هلال. (2006). *النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير*. القاهرة: مركز الوحدة العربية.
- فيليب غرين. (2007). *الديمقراطية*. العراق - بغداد: ترجمة: محمد درويش، ط1، دار المأمون .
- كيلي رايت وليم. (2010). *تاريخ الفلسفة الحديثة*. ترجمة: محمود سيد أحمد، تقديم ومراجعة: إمام عبدالفتاح إمام، مكتبة مؤمن ، ط1.
- محمد علي العويني. (1988). *العلوم السياسية، دراسة في الاصول النظرية والتطبيقية*. القاهرة: دار النشر الحاكم الكتاب.
- نبيل سعيد . (2017). *مبادئ في الديمقراطية*. ط1.
- وآخرون علي عبدالمعطي. (1987). *تطور الفكر الغربي رؤية نقدية*. مكتبة الفلاح، ط1.
- واسماعيل صبري مقلد محمد ربيع. (1993). *موسوعة العلوم السياسية*. الكويت: جامعة الكويت ، المجلد الاول.
- يوسف كرم. (2012). *تاريخ الفلسفة الحديثة*. مصر - القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

References

1. Mohammed Rabie and Ismail Sabri Muqallid, *Encyclopedia of Political Science*, Vol. 1, Kuwait University, Kuwait, 1993.
2. Ali Al-Din Hilal, *Arab Political Systems: Issues of Continuity and Change*, Center for Arab Unity Studies, Cairo, 2006.
3. Nabil Rashad Saeed, *Principles of Democracy*, 1st ed., 2017.
4. Huriya Tawfiq Mujahid, *Political Thought from Plato to Muhammad Abduh*, Anglo Egyptian Bookshop, 2nd ed., 1992.
5. Hassan Khalifa, *History and Development of Political Theories*, Modern Press, Cairo, 1st ed., n.d.
6. Youssef Karam, *History of Modern Philosophy*, [Hindawi Foundation for Education and Culture](#), Cairo, 2012.
7. Joseph Cropsey and Leo Strauss, *History of Political Philosophy: From John Locke to Heidegger*, translated by Mohammed Sayed Ahmed, Vol. 5, Supreme Council of Culture, Cairo, 1st ed., 2005.
8. George H. Sabine, *A History of Political Theory*, Vol. 4, translated by Ali Ibrahim Al-Sayed, reviewed by Arshad Al-Baradi, Egyptian Book Authority, n.d.
9. Mohammed Ali Al-Owini, *Political Science: A Study in Theoretical and Applied Foundations*, Dar Al-Hakim Book Publishing, Cairo, 1988.
10. Émile Bréhier, *History of Philosophy: Modern Philosophy*, Vol. 7, translated by Georges Tarabishi, Dar Al-Tali'a for Printing and Publishing, Beirut, 1st ed., 1987.
11. Ali Abdul-Mu'ti Mohammed et al., *The Development of Western Thought: A Critical Perspective*, Al-Falah Library, 1st ed., 1987.
12. John Stuart Mill, *Parliamentary Government*, translated by Emil Al-Ghoury, Arab Center for Research and Political Studies, Beirut, 1st ed., 2017.

13. William Kelley Wright, *A History of Modern Philosophy*, translated by Mahmoud Sayed Ahmed, edited by Imam Abdel Fattah Imam, Moamen Quraysh Library, 1st ed., 2010.
14. Wendy Donner and Richard Fumerton, *John Stuart Mill*, translated by Naguib Al-Hassari, Afaq Publishing and Distribution, 2011.
15. Philip Green, *Democracy*, translated by Mohammed Darwish, 1st ed., Dar Al-Ma'mun, Baghdad, n.d.
16. Hassan Khalifa, *History and Development of Political Theories*, Modern Press, Cairo, 1st ed., 1929.
17. Abdullah Abdulhadi Al-Marhej, "Philosophy and Authority: A Philosophical Reading of the Concept of Authority in Plato and Foucault," *Lark Journal*, Issue 3, Vol. 16, 2024.
18. Mill, John Stuart. *Foundations of Political Liberalism*. Translated by Imam Abdel Fattah Imam and Michel Matias. Cairo: Maktabat Madbouli, 1996.